٣٠/١٠/١٩٨٧). وفي افتتاحية لها، كتبت صحيفة «البعث» السورية: «اذا ما أراد العرب أن يساعدوا مصر العربية على الخروج مما هي فيه... فما على العرب الا أن يبحثوا ويقرروا، بجدية، كيفية اخراج مصر من المأزق الذي وضعت فيه، حيث تأكد، بشكل قاطع، أن اتفاقيات كامب ديفيد لم تجلب لمصر، ولا للعرب، السلام» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٠/١٩٨٧).

وهددت ليبيا بعدم حضور القمة «اذا كان لها أدنى علاقة باعادة مصر إلى جامعة الدول العربية» (**القبس**، ٤/١٠/١٩٨٧)، لأنه اتضح، كما ذكرت وكالة الجماهيرية الليبية للأنباء، «ان الهدف لهذه القمة ليس حل المشاكل العربية ومواجهة أعداء الأمة، ولكن تعميم الهزيمة على العرب وجرّهم إلى الاستسلام» (**الحرية**، العدد ١٣٠٨/٢٣٣، ١٨ ـ ٢٤/١٠/١٩٨٧).

ومن جهته، صرح رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، لمجلة «آخر ساعة» المصرية، بأنه «لا حرب ولا سلام من دون مصر، ولا سبيل أمام أي عمل عربي لا تشارك فيه مصر» (**السفير**، ٨/١٠/١٩٨٧)، وقال: «اذا طرح هذا الموضوع في مؤتمر القمة العربية، فسيكون لي فيه رأي، وسيكون هذا الرأي مفاجأة للجميع» (**المصدر نفسه**).

وقد علق الرئيس مبارك، رداً على سؤال حول عودة مصر، بالقول: «هذا سؤال لا أريد الاجابة عنه، أو الخوض فيه. فعلاقاتنا مع الدول العربية جيدة وطيبة [و] لا أستطيع أن أقول لك أحساسي تجاه الموضوع... عائداً ام غير عائد... هم سوف يجتمعون، ويقدرون الظروف، ويحددون مواقفهم، ويحسبون مواقف الأمة العربية، ويتخذون القرارات التي يريدون أن يتخذوها... من طرفي، فانني أفعل ما أشعر بأنه واجب علي كرئيس عربي تجاه أمته العربية» (من مقابلة مع مبارك، **الاهرام**، ٢٨/١٠/١٩٨٧). وكتب رئيس تحرير «الاهرام» المصرية، ان مصر «التي يجتمعون في غيابها، فانها لم تغب عن قضايا أمتها. ولعل مصر كانت، وسوف تكون، في أي اجتماع مماثل، هي الغائب الحاضر بكل ثقله، وبكل عطائه لهذه الامة التي تحتل منها مكان العمود الفقري من الجسم» (ابراهيم نافع، **المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨٧).

وقد طُرح موضوع عودة مصر إلى الجامعة العربية في القمة؛ وذكر الرئيس العراقي «ان دعوته لدراسة موضوع العلاقات مع مصر... هي محاولة لاستبيان الخيار الأفضل من بين الخيارات المتاحة في الظروف الراهنة على طريق تعزيز الوضع العربي كله، ومنه مصر» (**القبس**، ١٠/١١/١٩٨٧). وجوبهت الدعوة بالاعتراض السوري. ففي رد الرئيس الأسد على خطاب الملك حسين «أبدى اعتراضه على عودة مصر إلى الصف العربي، واستشهد بالبند السادس من معاهدة كامب ديفيد المعقودة بين مصر واسرائيل، والتي تنص على تعهد الطرفين بعدم دخول أي منهما في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة» (**المصدر نفسه**).

بعيداً من الاعتراض السوري والليبي، سادت أجواء تدعو إلى ضرورة إعادة العلاقات مع مصر. ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر خليجية «ان هذه الدول اتفقت، من حيث المبدأ، على إعادة العلاقات كاملة مع مصر، حتى بدون التوصل لاتفاق جماعي عربي بهذا الشأن خلال القمة» (**الاهرام**، ٩/١١/١٩٨٧). وتعددت الاتجاهات والتوجهات لحل هذه المسألة، فقد «اقترح بعض القادة العرب ارجاء البت في عودة مصر إلى مؤتمر قمة عادي، في حين يطالب اتجاه ثان بضرورة إتخاذ قرار حول عودة مصر في القمة المنعقدة حالياً، واتجاه كان يطالب بترك موضوع العلاقات مع مصر لقرار كل دولة عربية دون صدور قرار من مؤتمر القمة» (**القبس**، ١١/١١/١٩٨٧).

وقد قطع البيان الختامي لصالح الاتجاه الذي يترك الخيار لكل دولة بتقرير اعادة علاقاتها مع مصر، حيث جاء فيه: «ايماناً من القادة بأن الأمن القومي العربي لا تستكمل عناصره وتستوفى شروطه ومتطلباته الا بتضامن يشمل كافة ارجاء الوطن العربي... قرر القادة ان العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها» (**وفا**، ١١/١١/١٩٨٧).

ويرى المراقبون ان قمة عمان « اذ تترك... الأمر لاجتهادات كل دولة عربية منفردة، فانها تصون المتفق عليه عربياً، والمتمثل برفض